الغانم يهنئ نظيريه الأردنيين بالذكرى المئوية لتأسيس الدولة

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقيتين إلى رئيس مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية فيصل الفايز، ورئيس مجلس النواب عبد المنعم العودات، أعرب فيهما عن خالص تهنئته بمناسبة الذكرى المئوية على تأسيس الدولة، متمنيا للأردن وشعبها الشقيق دوام التطور والازدهار

السويط: تعطيل الاستجوابات تجاوز على الدستور واللائحة الداخلية

رياض عواد

اعتبر النائب ثامر السويط أن تعطيل الاستجوابات تجاوز في حق الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة والرقابة الشعبية، بمنعه حق النائب في ممارسة دوره الرقابي.

وقال السويط في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ثوابته الدستورية التي تشكلت وتبلورت بقراءة مبادئ وقواعد ومواد الدستور الكويتي لم تتغير، مضيفا انه عبر عنها برفضه التجاوزات التي تمت في عهد رؤساء وزراء متعاقبين.

واعتبر أن الدستور تعرض لانقلابين شهيرين، ثالثهما حصل في تاريخ 30 مارس 2021 وقام به "الانقلابيون الجدد" على الدستور.

وأضاف "قناعتي بأن تأجيل استجوابات رئيس الوزراء انقلاب دستوري، كما قال الفقيه الدستوري عثمان عبد الملك الصالح بأن "الدستور الكويتي بموادة إما أن تعمل بها جميعا أو أن تعطلتها جميعا".

ورأى أن تأجيل تلك الاستجوابات تجاوز في حق الرقابة الشعبية وحق النائب بالاستجواب وعلى جوهر النظام البرلماني وهو المسؤولية الحكومية.

وتساءل السويط "كيف يقول رئيس الوزراء لست من طلاب الكراسي، وفي الحكومة السابقة أعلن 38 نائباً عن عدم رغبتهم بمنحك الثقة ومع ذلك قبل بالاستمرار؟"

وأضاف "في الحكومة الحالية أعلن 31 نائبا عدم رغبتهم تمكينك من الاستمرار بعملك ومع ذلك استمريت؟ وكل ذلك وتقول إنك لست من طلاب كراسي؟"

واستغرب السويط طلب رئيس الوزراء تأجيل الاستجواب لتمكينه وفريقه من العمل، مضيفا " نحن نعلم انه لا عمل ولا انجاز حقيقي ينتظره الشعب ولو كنت حريصا على الوقت لما عطلت أعمال السلطتين والرقابة 3 أشهر".

من جانب آخر قال السويط ان "لرئيس مجلس الأمة الحالي مواقف سابقة تناقض ما ذهب إليه بشأن استجوابات رئيس الوزراء وتلك المواقف موثقة ومتلفزة".

وأضاف أن " رئيس مجلس الأمة هو من قال ان المشرع الدستوري اراد للنائب أن يمارس حقه منفردا، وهو من رفض محاولات ثني الرقابة الشعبية من الإحالة للجنة التشريعية أو المحكمة الدستورية في استجواب الشيخ أحمد الفهد وقال إن هذا تنقيح للدستور

ثامر السويط

وصدق في مقولته، متسائلا "ما الذي تغير؟".

وأوضح أنه في الجلسة الماضية تم إعلان التصويت في أول مرة بأن 29 عضواً وافقوا و5 أعضاء رفضوا من اجمالي الحضور البالغ 34 عضوا ونقل هذا في تلفزيون الكويت الرسمي من خلال وزير الإعلام، مضيفا ان هناك من غير قناعاته بعد رفض المقترح في المرة الأولى، وان النائب الذي قدم استقالته يوسف الفضالة كشف حقيقة التصويت وقال انه أساسا لم يكن موجودا في القاعة". وتساءل " هل وصل الاستخفاف والتهور بصلاحيات الأمة لهذا الحد؟ معتبراً أن هذا تزوير مع سبق الإصرار والترصد"، لافتا إلى قطع الارسال عن استراحة النواب لأنهم يعلمون أن النواب الذين قاطعوا الجلسة سيكونون موجودين بالاستراحة.

وقال إن "الدستور الكويتي هو قانون القوانين ويجب أن ينظر إلى نصوص ذلك الدستور ونصوص تلك القوانين برؤية واحدة ومجموعة واحدة ونسق واحد حتى تفهم ما يقصده المشرع الدستور"

ورأى أنه " لا يمكن ان يأتي المشرع العادل من خلال اللائحة الداخلية ويعطل الاستجواب سنتين او ثلاث او أربع فهذا فهم غير صحيح بل هذا تجاوز على الدستور، لأنه لا يمكن أن يأتي نص بالقانون العادي ويحمل بذور فناء الدستور الذي كفل حق الاستجواب في المواد 100 و101 و 102".

واعتبر السويط ان ماحدث تجاوزا على المادتين 135 و110 من اللائحة الداخلية،متسائلا هل يعقل ان يطلب رئيس وزراء تأجيل الاستجوابات له ولكل الوزراء طوال هذه المدة، وهل أصبح دستور 1962 عرضة للعبث؟

مطيع يطالب رئيس الوزراء بصعود المنصة وتفنيد الاستجوابات

د.أحمد المطيع

طالب النائب د.أحمد مطيع العازمي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بصعود المنصة وتفنيد الاستجوابات المقدمة له، مشيرا إلى أنه سيقدم في استجواب وزير الصحة أدلة دامغة على إخفاق الوزير في أداء مهامه.

وقال مطيع في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن "رئيس الوزراء صرح سابقا برفض السرية والتأجيل والإحالة إلى الدستورية أو التشريعية، وبناء عليه نطالبه بصعود المنصة وتفنيد الاستجوابات الثلاثة المقدمة له".

وأكد مطيع دعمه وتأييده الكامل والمطلق جميع الزملاء النواب الذين قدموا استجوابات إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، مضيفا " سأكون من ضمن المتحدثين المؤيدين لاستجواب الخالد المقدم من النائبين محمد براك المطير وحمدان العازمي".

من جانب آخر طالب مطيع وزير الصحة بصعود المنصة وتفنيد المحاور الثلاثة للاستجواب الذي قدمه والنائب سعود أبو صليب إلى الوزير.

ودعا مطيع النواب إلى الاستماع للمحاور وما سيقدمه من أدلة دامغة لكي يصدروا حكمهم بشأن استمرار الوزير في منصبه من عدمه، مضيفا "الوزير لن يستطيع الرد على ما سأقدمه من أدلة".

6 رسائل واردة و14 شكوى مدرجة على جدول أعمال جلسة الغد

جانب من جلسة سابقة

أدرج على جدول أعمال جلسة غد الثلاثاء 6 رسائل واردة و14 شكوى جاءت كالتالي: أولا: الرسائل الواردة: (1) رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المحدد بنص الرسالة إلى لجنة تنمية الموارد البشرية للاختصاص عملا بنص المادة (58) من اللائحة الداخلية.

(2) رسالة من النائب د. عبد الله محمد الطريجي يطلب فيها العرض على المجلس الموقر موضوع مخالفة لجنة حماية الأموال العامة للمادتين (50و114) من الدستور والمواد (147و148و150) من اللائحة الداخلية وأهمية معالجة هذه المخالفات ومنع تكرارها مستقبلا مع التأكيد على الطلبات

(3) رسالة من النائب د. صالح ذياب المطيري يطلب فيها تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد ببحث ومناقشة الاختبارات الورقية لطلبة الصف الثاني عشر في ظل جائحة (Covid-19)، على أن تقدم تقريرها في هذا الشأن خلال أسبوعين من تاريخ الموافقة على الطلب.

(4) رسالة من النائب د. عبد العزيز طارق الصقعبي يطلب فيها تكليف ديوان المحاسبة ببحث ودراسة أسباب تأخر الجهات الحكومية في التحول الرقمي والتقني، على أن تكون نتائج بحث ودراسة كل جهة على حدة.

(5) رسالة من النائب د. عبد العزيز طارق الصقعبي يطلب فيها تكليف ديوان المحاسبة بالتدقيق في كفاءة وفعالية الإجراءات التي تقوم بها بلدية الكويت في إحكام الضبط والسيطرة على القسائم الصناعية والحرفية والزراعية والسكنية والتجارية والاستثمارية والتأكد من استغلالها للأغراض المخصصة لها وخلوها من المخالفات ومدى تناسب لوائح البلدية ومراسيم المخطط الهيكلي للدولة مع التطور العمراني السليم ومصلحة الدولة الاقتصادية.

(6) رسالة من مجموعة من الأعضاء يطلبون فيها تشكيل لجنة مؤقتة تكون نظيرة للجنة الوزارية لطوارئ كورونا لتقييم الإجراءات الحكومية بشكل دوري وتقديم التقارير العلمية بالاستعانة بالمتخصصين وذوي الخبرة.

ثانيا: العرائض والشكاوى:

(1) شكوى رقم (65) ضد وزارة العدل بشأن الضرر الواقع على موظف جراء عدم رد الوزارة على الشكوى المقدمة منه.

(2) شكوى رقم (66) ضد وزارة الداخلية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم تنفيذ حكم قضائي بالحضانة صادر لصالحه.

(3) شكوى رقم (67) ضد الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء عدم رد الهيئة على تظلمها من قرار إحالتها للتقاعد.

(4) شكوى رقم (68) بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء بعض الأحكام الواردة في القانون رقم (1) لسنة 2001 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال.

(5) شكوى رقم (69) ضد الإدارة العامة للخبراء بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم قبول تعيينه في وظيفة خبير.

(6) شكوى رقم (70) ضد الهيئة العامة للشباب بشأن الضرر الواقع على مجموعة من موظفي قطاع الشباب جراء عدم صرف امتيازاتهم.

(7) شكوى رقم (71) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم مهنية الطبيب المعالج في أحد المستشفيات الحكومية.

(8) شكوى رقم (72) ضد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم قبول تعيينه في وظيفة عضو هيئة تدريس.

(9) شكوى رقم (73) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على موظفة إشرافية جراء تعسف رئيسها المباشر معها وعدم تجاوب الوزارة مع تظلماتها.

(10) شكوى رقم (74) ضد الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء إقالتها اعتباريا.

(11) شكوى رقم (75) ضد شركة البترول الوطنية بشأن الضرر الواقع على موظف جراء عدم تسوية الشركة مستحقاته الوظيفية.

(12) شكوى رقم (76) ضد مؤسسة الموانئ الكويتية بشأن الضرر الواقع على مدير إدارة مكتب التفتيش والتدقيق جراء عدم تنفيذ المؤسسة القرار الوزاري رقم (78) لسنة 2021 وتمكينه من ممارسة مهام عمله.

(13) شكوى رقم (77) ضد بنك الكويت المركزي بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم رد البنك على الشكوى المقدمة منه.

(14) شكوى رقم (78) ضد الهيئة العامة للاتصالات بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم رد الهيئة على طلب تعيينه.)

القطان يقترح تطوير السياحة المحلية لتنويع مصادر الدخل

أعلن النائب د.علي القطان عن تقدمه باقتراح برغبة لإعادة إحياء دور الكويت في قطاع السياحة بهدف تنشيط الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، بدلا من استمرار الاعتماد على النفط كمورد واحد للدخل.ونص الاقتراح على ما يلي:

تمثل قضية تنويع مصادر الدخل القومي هدفاً استراتيجياً لأي دولة في العالم، كما تمثل في الوقت نفسه تحدياً كبيراً بسبب الطبيعة الاقتصادية والتركيبة الاجتماعية والسكانية والبيئية لهذه الدول، وما تفرضه من قيود على هذا التوجه الحيوي لضمان أمنها الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على ازدهارها وتقدمها.

لقد اعتمدت دولة الكويت وباقي دول مجلس التعاون الخليجي في العقود الخمسة الماضية على عوائد النفط، كمصدر أساسي للدخل القومي وتمويل موازناتها السنوية، ومن خلال هذه العوائد أمكن استثمار مبالغ طائلة لتطوير قطاعات البنى التحتية والتعليم والصحة والإسكان والخدمات العامة، إلى جانب تمويل كثير من المشروعات الاستراتيجية في قطاعات الصناعة والنقل والسياحة.

إن عمر الثروة النفطية قصير إذا ما قورن بالتاريخ الاقتصادي وبالنهضة الصناعية على وجه التحديد، والتي استمرت قرنين من الزمن في أوروبا وأمريكا الشمالية، ما جعلها تعمل على محاولة استغلال عائدات النفط لإقامة بنى تحتية متطورة لتنمية قطاعات إنتاجية وخدمية أخرى تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتشكل بصورة تدريجية بديلاً للنفط على المدى البعيد.

ومع أن القطاعات الاقتصادية غير النفطية المؤهلة للقيام بهذا الدور، فإن الاستثمار بالقطاع السياحي الواعد الذي لو تم التخطيط له فسوف تتحول الكويت إلى معلم سياحي من الطراز الأول، ما يساعد على استقطاب ملايين السياح سنوياً من بلدان العالم كافة كما هو الحاصل في دول مجلس التعاون الخليجي.

على الرغم من أن الكويت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كانت وجهة سياحية جاذبة بدلاً عن باقي دول الخليج العربي وكانت تسمى درة الخليج العربي نظراً للإمكانات التي كانت توفرها من مرافق عامة وفنادق وأماكن سياحية لا نظير لها في دول مجلس التعاون الخليجي ودولة جاذبة للسياحة من خلال ما كانت تتميز به من خدمات ومواقع سياحية كثيرة انقرض بعضها وبقي البعض الآخر من دون رعاية وعناية من جراء الغزو وبعد حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم.

ومن المعلوم أن القطاع السياحي عالمياً يقف الآن إلى جانب أهم القطاعات الاقتصادية غير النفطية التي تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

على مجلس الوزراء الموقر، والجهات الحكومية ومؤسسات الدولة القيام بتطوير السياحة المحلية من خلال التخطيط لتكون دولة الكويت دولة جاذبة ووجهة سياحية من الطراز الأول، والسعي لتنفيذ خططها الرامية إلى تحسين جودة السياحة كنوع من أنواع مصادر الدخل البديلة عن النفط، وذلك وفق خطة مدروسة تعيد نهضة الكويت السياحية، وفق الخطوات الآتية :

أولاً :

تطوير الصناعة الفندقية لتنافس مثيلتها في دول المنطقة من حيث النوعية والتسهيلات المقدمة، والتي استقطبت رواد الفن والرياضة والثقافة من خلال إقامة المناسبات العالمية، كما يجب توفير مرافق بمواصفات عالية

د. علي القطان

للسياحة العائلية والترفيهية، لاسيما مراكز التسوق والشواطئ والأماكن التراثية؛ ما يجعل القطاع السياحي أكثر تنوعاً وجذباً للزوار من مختلف بلدان العالم، ويساهم في زيادة عدد السياح في تنشيط مرافق مطارات الدولة، وفي قيام شركات الطيران الوطنية وشركات الطيران العاملة فيها في الزيادة الكبيرة بحجوزات السفر وزيادة عدد العمالة الكويتية فيها.

ثانياً :

تطوير صناعة المعارض واستضافة الفعاليات الدولية الكبرى، ما يجعل الكويت مركزاً عالمياً متميّزاً للمعارض المتخصصة تتطلّع إليه الأنظار في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وغيرها، خصوصا أن الكويت لديها أرض المعارض الذي يمكن التوسع فيه وإنشاء مراكز أخرى بمواصفات عالية للمعارض الضخمة.

ثالثاً :

دعم أنشطة مهمة مرتبطة بالسياحة الداخلية كتجارة التجزئة والمطاعم والنقل الداخلي والاتصالات والخدمات والمرافق العامة والمولات التجارية ومراكز البيع بالجملة والصناعات الوطنية والحرفية والمنتجات الشعبية والتراثية، ما يجعل مساهمة الدولة في تنويع مصادر الدخل تتعدى المساهمة المباشرة إلى مساهمة غير مباشرة بالشراكة مع القطاع الخاص؛ لأن مساهمة بعض القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ستتدنى عما هي عليه الآن، إذا لم يكن هناك قطاع سياحي نشط.

رابعاً :

مساهمة الدولة والقطاع الخاص في الدعم الكامل لإنماء القطاع السياحي إلى معدلات مرتفعة في وضع خطة خمسية لإنشاء سوق حرة كما هو معمول فيه بإمارة دبي، ما يساهم في زيادة حصة الكويت في الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي إلى أن تصبح دولة الكويت كإحدى أكبر دول السياحية في الشرق الأوسط؛ وبالتالي سيشكل إلى جانب التطورات الأخرى التي أشرنا إليها نقلة نوعية للقطاع السياحي بشكل خاص ولتنويع مصادر الدخل للاقتصاد المحلي بشكل عام.

علماً أن هذه النقاط هي من أبرز المهام التي يتوجب على مجلس الوزراء وقطاعات الدولة المعنية القيام بالتخطيط لها لإعادة إحياء دور الكويت في قطاع السياحة لتكون دولة جاذبة سياحياً إذا تم تفعيلها وإقرارها والسعي لتنفيذها على أرض الواقع والتي سوف تساعد كثيراً في تحسين دور الاقتصاد والناتج المحلي وخفض التضخم والعجز في ميزانية الدولة مما يعود على القطاع الخاص بالفائدة النقدية ويوفر للشباب الكويتي فرص عمل كبيرة في هذا القطاع الحيوي كأحد أنواع مصادر الدخل البديلة عن النفط، هذا عدا عما قد يراه مجلس الوزراء من نقاط أخرى لتلبية احتياجات القطاع السياحي لتصبح الكويت محط أنظار العالم في مجال السياحة الداخلية

الحميدي : إنهاء عقود المستشارين الوافدين واستبدالهم بالكويتيين خلال سنة

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقدمه باقتراح برغبة بإنهاء خدمات وعقود المستشارين الوافدين كافة واستبدالهم بالكويتيين خلال سنة من تاريخ الاقتراح. ونص الاقتراح على ما يلي:

نظراً لتوافر العديد من الخبرات و الكوادر الوطنية من أبناء الكويت من الكفاءات التي عملت في مختلف التخصصات لسنوات طويلة في ديوان الخدمة المدنية و التي وصلت إلى مستوى متقدم من الأداء والخبرة، وتشجيعاً لهذه الكوادر الوطنية لإعطائها الأولوية في التعيين بالوظائف الاستشارية بدلاً من الوافدين .

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« قيام الجهات المختصة في ديوان الخدمة المدنية بتعيين مستشارين من الكويتيين بدلاً من الوافدين وإنهاء خدمات وعقود المستشارين الوافدين كافة واستبدالهم بالكويتيين خلال سنة من تاريخ الاقتراح «

من جهة أخرى أعلن الحميدي عن تقدمه باقتراح برغبة بتحديد الحالات المرضية بأمراض نفسية أو عصبية مزمنة يمتد بها العلاج لسنوات عدة من الوافدين ومخاطبة وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية بإنهاء إقامتهم في البلاد.

ونص الاقتراح على ما يلي:

وفقاً للضوابط المحددة بأحكام الدستور تولي الدولة جل اهتمامها وعنايتها للصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة. وكذلك جعل الدستور حجر الزاوية في المحافظة على المجتمع مما قد يحيط به من أضرار صحية ومؤثرة اجتماعياً.

وأردف هذا الاهتمام بالمرسوم بتاريخ 1979/1/7 بتحديد اختصاصات وزارة الصحة ومن بينها تقديم الخدمات العلاجية للمرضى.

واستناداً إلى ما ورد إلينا من بيانات إحصائية عن المرضى المصابين بأمراض عصبية أو نفسية تجاوزت (37) ألف ملف طبي مسجلين في مستشفى الطب النفسي فقط لغير الكويتيين منذ عام 1953، والذين يتطلب علاجهم تحت الإشراف الطبي الوطني للعلاج وما يتطلبه هذا النوع من الأمراض من أدوية خاصة تكبد الدولة سنوياً ملايين عدة حيث بلغ عدد الوصفات الطبية خلال السنوات الأربع الأخيرة ما يتجاوز 15.490 ألف وصفة طبية.

إضافة إلى الآثار السلبية والاجتماعية والأمنية الناجمة عن الطالب من هؤلاء المرضى ورغم ذلك وتقيداً بالمواقف الإنسانية التي تميزت بها دولة الكويت بين دول العالم حتى أضحت منارةً للعمل الإنساني، يكون من الملائم إعادة تقييم الوضع الوظيفي أو الاجتماعي لهم والأثر السلبي لاستمرارهم للعلاج داخل البلاد أو يكون من الأفق إجراء تنظيم إعادتهم إلى دولهم لاستكمال علاجهم والمتابعة الإنسانية من دولة الكويت لهم بالمساهمة في تكاليف علاجهم ببلادهم تقيداً بالمكانة الإنسانية للبلاد.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«قيام الوزراء ذات الصلة باتخاذ إجراءات تحديد الحالات المرضية بأمراض نفسية أو عصبية مزمنة يمتد بها العلاج لسنوات عدة من العاملين بأجهزة الدولة (الوافدين) ومرافقها أو ذوي الالتحاق بعائل ومن ثم مخاطبة وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية بإنهاء إقامتهم في البلاد مع مراعاة دولة الكويت الحالات الإنسانية التي قد تتطلب دعماً مالياً في بلادهم تقيداً بمبادئها الإنسانية بين دول العالم.

بدر الحميدي